



كيف يساهم التقارب المكاني للشركات في التحول بمنطقة الأورو متوسطي؟

أمثلة تطبيقية: تركيا، إيطاليا، تونس.*



أ.د. آنا م. فيراجينا بالتعاون مع

1. ملخص

نقدم في هذا الموجز التوصيات والسياسات الخاصة بكيفية استجابة إنتاجية الشركات لدوافع النمو الاقتصادية المكانية وخاصة تلك المرتبطة بالتكتلات الاقتصادية، وتجميع الابتكار، وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ملاحظة تفاعل كل هذه الخصائص مع خصائص الشركات وعلى وجه التحديد: الحجم والملكية والابتكار، وذلك بالتركيز على ثلاث دراسات حالة وهي: تركيا وإيطاليا وتونس.

وتشير نتائج التقدير بشكل عام إلى وجود تأثيرات كبيرة للتكتل والابتكار على الإنتاجية، وخاصة الآثار غير المباشرة والتي نجدها بشكل أكبر فيما بين الشركات العاملة في نفس القطاع وتقع في نفس المنطقة والتي تعتمد على التكنولوجيا البسيطة. بالإضافة إلى ذلك فإن الأدلة على تداعيات إنتاجية الشركات الأجنبية المجاورة تعتبر أقل قوة وتأثيراً، وتؤكد نتائج الدراسة كفاءة مجموعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب البحر المتوسط، حيث تساعد في تحديد العوامل الرئيسية وأنماط الإنتاج المحلي مما يوفر معياراً للتحليل.



شارك في
تحريرها مع

ملخص السيرة الذاتية:

الدكتورة آنا م. فيراجينا هي أستاذة مشارك، قسم الاقتصاد والإحصاء في جامعة ساليرنو، وزميل مشارك في معهد دراسات المجتمعات المتوسطية (المجلس القومي للبحوث)، وعضو مجلس إدارة فيمير (Femise). حصلت على العديد من المنح البحثية وشاركت في Femise) كثير من المشاريع الممولة من قبل مختلف مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، فيمير، المفوضية الأوروبية، المجلس النرويجي للاجئين، المدرسة العليا للإدارة العامة، وزارة الخارجية، وكالة التجارة الإيطالية)، وقد تركزت اهتماماتها البحثية على موضوعات: التجارة، والاتفاقات التفضيلية، والتكتلات الاقتصادية، والإنتاج، والاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، كما أنها متخصصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة الجوار الجنوبية للاتحاد الأوروبي. وقد نشرت في العديد من المجالات مثل: التغيير الهيكلي والديناميكيات الاقتصادية، ومجلة الدراسات الاقتصادية، ومجلة نقل التكنولوجيا، ومجلة الأعمال والإدارة الاقتصادية، ومجلة اقتصاديات وتمويل مشروعات الشرق الأوسط، ونشرة الاقتصاد وغيرها من المجالات.

البريد الإلكتروني: aferragina@unisa.it

الكلمات الدالة: إنتاجية متعددة العوامل، التوزيعات المكانية للنشاط الاقتصادي الإقليمي، الابتكار، الشركات متعددة الجنسيات

FEMISE
CMCI

2, rue Henri Barbusse
13241 Marseille Cedex 01
Téléphone : (33) 04 91 31
51 95
Fax : (33) 04 91 31 50 38
www.femise.org

*يستند موجز السياسات على مشروع FEMISE البحثي FEM41-09، وهو عمل تعاوني بين باحثين من CELPE، وجامعة الشرق الأوسط للتقنية (METU) بتركيا والمدرسة العليا للاقتصاد والعلوم التجارية بتونس (ESSECT).

موجز السياسات

وتدعم الأدلة السياسات المعنية بتعزيز القدرة الاستيعابية للشركات الأقل تطوراً من الناحية التكنولوجية من خلال دعم الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) ومؤشر رأس المال البشري، مما يسمح للشركات بالمنافسة والاستفادة من الآثار الجانبية المحيطة في مناطق التجمعات الكبيرة، كما يجب أن يكون الهدف الآخر للحكومة هو الاستثمار في البنية التحتية للنقل، وتيسير الوصول إلى المساكن وتطوير التكامل الإقليمي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقارب مستدام لمعايير المعيشة بين المناطق على المدى الطويل، وهو ما سيترتب عليه خفض استغلال الموارد على طول الساحل والضغط على الموارد الطبيعية.

2. المقدمة:

لقد أصبح واضحاً ان تجميع الأنشطة الاقتصادية من الأمور الحاسمة لنمو الشركات وقدرتها على التحمل، مما يسمح بتحسين الإنتاجية الصناعية في عدد من البلدان عبر الاقتصادات المحلية والتحضر بحيث يولد التركيز عمليات ديناميكية لخلق المعرفة والتعلم والابتكار ونقل المعرفة.

(Marshall, 1920; Glaeser et al. 1992; Porter, 1998; Jacobs, 1969; Audretsch and Feldman, 1996)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختيار مواقع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات (MNEs) قد يولد تداعيات غير محتملة من خلال مجموعة من القنوات المختلفة: الروابط الأمامية والخلفية، والتأثيرات التنافسية والتوضيحية، ونقل القوى العاملة الماهرة، ونقل العوامل الخارجية (المالية وغير المالية) إلى الشركات المحلية.

(Aitken and Harrison, 1999; Gorg and Greenaway, 2004; Javorcik, 2004)

ومن ثم فإن هدف موجز السياسة هو مناقشة الآثار المترتبة على السياسات والتوصيات التي تم وضعها نتيجة لمشروع بحثي⁽¹⁾ حول تأثير الإنتاجية على أداء الشركات في الاقتصاديات القائمة على الموقع الجغرافي للشركات ضمن التكتلات، وتجميع الابتكار، وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وتم التركيز على ثلاث دراسات حالة: تركيا وإيطاليا وتونس.

(1) تم تنفيذه في إطار مشروع أبحاث FEMISE الممول من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي في إطار المسابقة الداخلية لعام 2015 لمشروع FEMISE حول "دعم البحوث الاقتصادية والدراسات والحوار للشراكة الأورو-متوسطة" وفقاً للعقد الموقع بين اللجنة و FEMISE. ENPI / 2014 / 354-494 ("عقد المفوضية - فيميس"). الغرض من هذه الاتفاقية هو تقديم عمل بحثي أصلي في مجالات التحليل الاجتماعي والاقتصادي من قبل رئيسة الفريق أنا م. فيرغينا. أعضاء الفريق: إيرول تايماز، شون تورنغر، سفيان غالي، حبيب زيتونة، جوليا نونزيانت، فرناندا مازوتا، أنا فيراينا.

موجز السياسات

وتحديداً يركز هذا البحث على اقتصاديات التكتل والابتكارات، مع التركيز على المنهج المتعدد الذي يجمع بين المتغير المكاني على مستوى الشركات، وذلك في محاولة للقبول بالخصائص الإقليمية لأنظمة الاقتصادية و الشركات الغير متجانسة، كما يتم الجمع في التحليل بين العوامل الكلية والجزئية التي تؤثر على ظروف كفاءة الشركات، حيث أن التحليل على مستوى الشركة أمراً حاسماً للكشف عن اقتصاديات التكتلات حيث أن بعض العوامل محددة على مستوى الشركة، وترتبط بالمهارات الفردية للمالكين والعاملين والمديرين، وأحجام الشركات المختلفة، والاطر المحددة للإنتاج، واستراتيجيات الابتكار والإدارة المختلفة.

(Bloom and Van Reenen, 2010)، ومن ثم هناك تحكم في تأثير خصائص الشركة (وتحديداً دور الحجم والملكية والابتكار)، علاوة على ذلك سوف يتم التأكد هل لمواقع الشركات المحلية والشركات الأجنبية متعددة الجنسيات ومجهوداتها في البحث والتطوير (R&D)، أثرا إيجابيا في إنتاجية هذه الشركات.

من خلال التركيز على اقتصاديات التكتلات في السياق المحلي الذي تعمل فيه الشركات وفي نفس الوقت التركيز على محددات واضحة للإنتاجية، تملأ هذه الورقة فجوة في الأدبيات المتعلقة بمنطقة البحر المتوسط. فعلى الرغم من وجود العديد من المؤلفات حول تأثير اقتصادات التكتلات على الإنتاجية في إيطاليا، إلا أن الحديث منها فقط تستخدم بيانات على مستوى الشركات وتحاول ربطها بالمحددات الأساسية للاقتصاد الجزئي.

(Ferragina and Mazzotta, 2015; Lamieri and Sangalli, 2013). كما أن معظم الدراسات الخاصة بتركيا كانت على مستوى الصناعة، الا تحليل أخير يستغل معلومات على مستوى الشركة حول آثار البحث والتطوير في تركيا باستخدام الاقتصاد القياسي المكاني

(Çetin and Kalayci, 2016)، كما أن هناك مؤلفات حديثة نسبياً من تونس مبنية على بيانات على مستوى الشركة، لكنها تستند بشكل خاص إلى مسوحات أو مقابلات أجريت على مجموعات ابتكار محددة. (Achy, 2015; Ayadi and Mattoussi, 2014)

يهدف التحليل الخاص بكل اقتصاد إلى توفير مقياس للآثار غير المباشرة الناتجة عن تجميع الشركات الجغرافي والقطاعي ومن خلال ابتكاراتهم، كما يتم بناء مؤشرات محددة لنشاط التكتل والابتكار على المستوى الإقليمي (مناطق لتركيا ومحافظات تونس ومقاطعات لإيطاليا)، كما يتم استخدام مؤشرات الابتكار التي تقوم بها الشركات المحلية والأجنبية متعددة الجنسيات على المستوى المكاني، ومن خلال ما سبق نحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

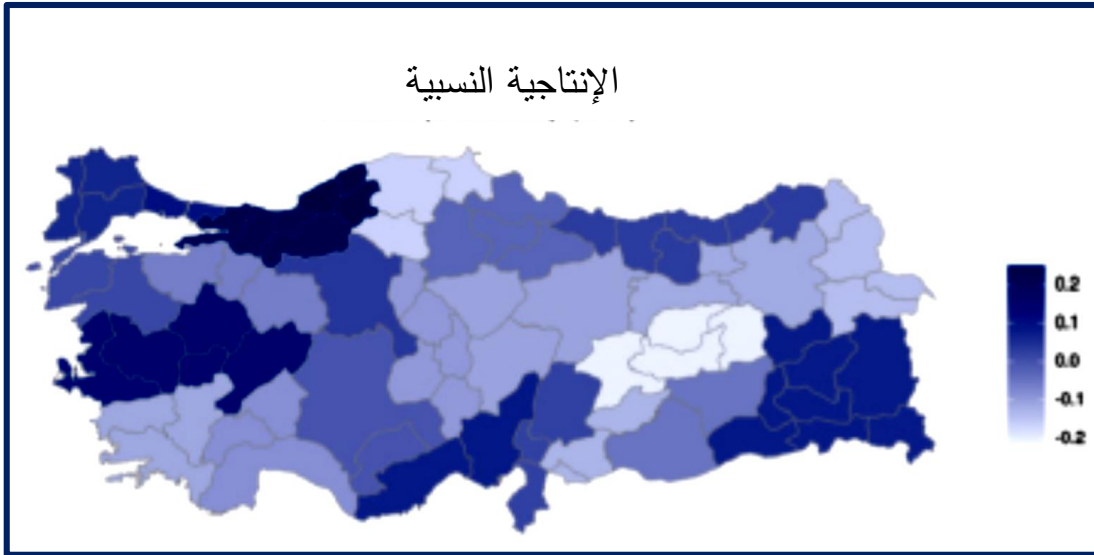
- هل تحقق الشركات المحلية معدلات انتاج مرتفعة؟
- إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تركيز ابتكار الشركات ذات الموقع المشترك إلى زيادة الإنتاجية؟
- هل هناك تكامل بين الشركات المحلية والأجنبية؟

3. المنهج والنتائج:

يعتمد اختيار تركيا وإيطاليا وتونس كدراسات حالة على مدى ملاءمة "اقتصادات التكتل" في هذه البلدان (الاشكال من 1-3)، حيث قدمت إيطاليا مقاييس مرجعية مهمة وهي المرصد الأكثر أهمية بين بلدان شمال البحر المتوسط لتحليل التأثير الإيجابي والسلبى للتكتل الإقليمي للأنشطة بسبب العلاقة التقليدية للمجموعات الإقليمية للتنمية (المناطق الصناعية)، في حين تعتبر كل من تركيا وتونس حالتين مثيرين للاهتمام نتيجة لظهور مجموعات الابتكار، والحدائق العلمية، والحاضنات، والمناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs)، ومناطق الأعمال المركزية في تونس (CBDs)، فضلا عن الدور المتزايد للمؤسسات الأجنبية متعددة الجنسيات، وأيضاً تم اختيار هذه الدول لتعكس انتشاراً كبيراً لمستويات الدخل والتنمية والبنية التحتية على المستوى الإقليمي.

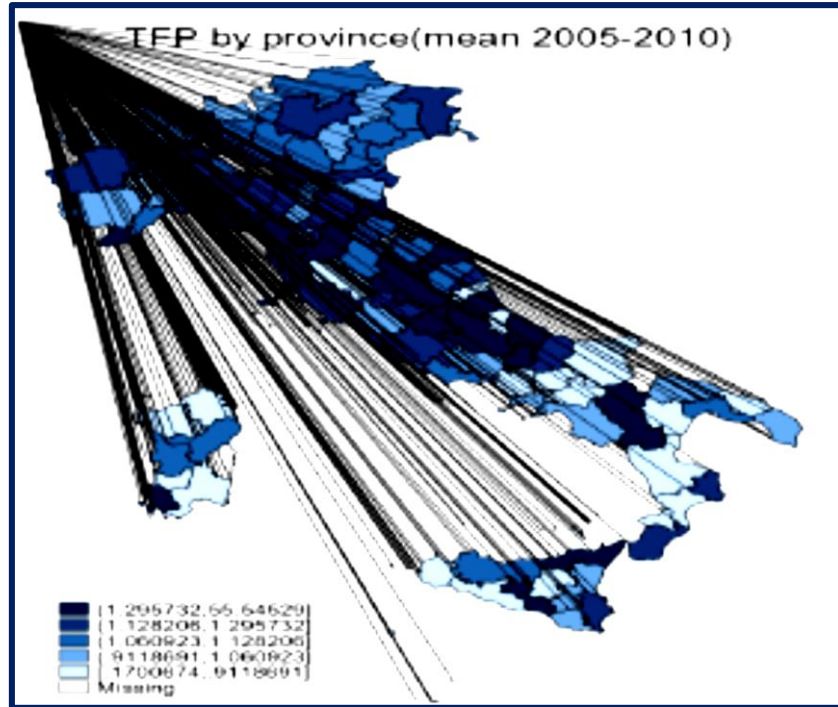
شكل (1)

التركيبية الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج التركية (TFP)
حسب المناطق (1997-2006)

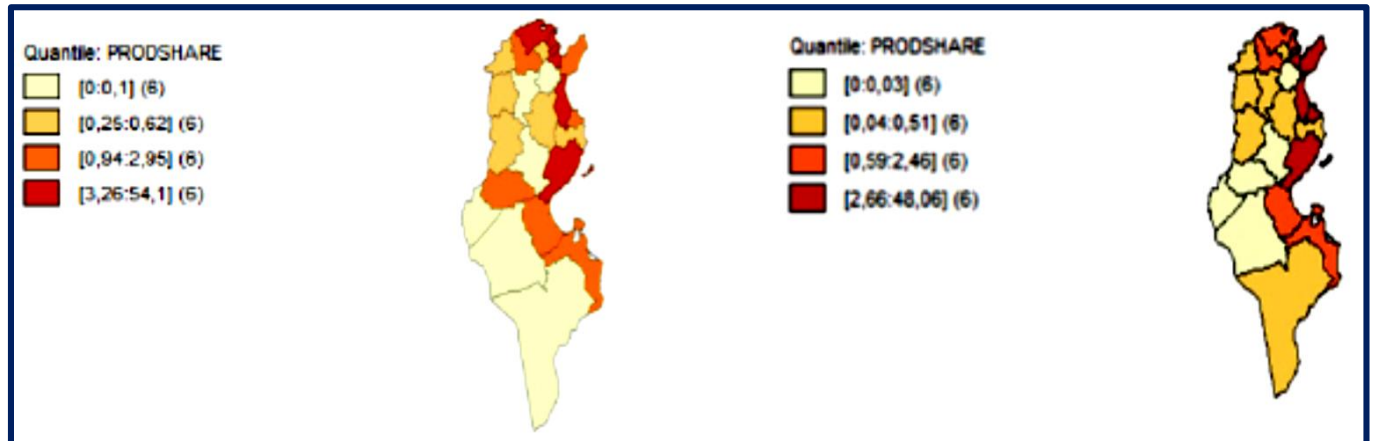


شكل (2)

إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج الإيطالية حسب المحافظات (2006)



شكل (3)

حصة إنتاج تونس وفقاً للمحافظات (1997 - 2006)⁽²⁾

(2) في حالة تونس بسبب عدم وجود بيانات عن المدخلات، نقدم أرقامًا عن حصة الإنتاج بدلاً من تدابير TFP.

موجز السياسات

وقد تبيننا نفس استراتيجيات التقدير والمواصفات المماثلة لدراسات الحالة الثلاث: ذلك بتقدير مخرجات النظام الديناميكي (GMM)، والذي يتحكم في تثبيت تأثيرات الزمن باستخدام تقنيات (GMM) وذلك لمعالجة التداخل والتجانس على المدخلات، وأيضاً التجانس المحتمل بين التكتل والانتاجية. كما نتبنى منهجيات أخرى (مثل المربعات الصغرى العادية والاثار الثابتة و Levinshon و Petrin Olley و Pakes)، والتي تظهر قوة النتائج.

وبالدراسة والتحليل وجدنا بالفعل نتائج قوية للثلاث دول محل الدراسة:

- **تركيا:** تظهر العوامل الخارجية للتجمعات تأثيراً إيجابياً قوياً على الإنتاجية، وذلك بسبب اقتصاديات التخصص والاثار الصناعية الغير مباشرة، كما أن تكتل الشركات الأجنبية مهم جداً من حيث العدد وانتاجية تلك الشركات في المنطقة وعلى مستوى القطاع، وبالعكس فإن العوامل الخارجية الناتجة عن تكتل الشركات المحلية سلبية مما يشير إلى آثار ازدحام، وفيما يخص تأثيرات الابتكار على انتاجية كل من الشركات المحلية والأجنبية التي تقوم بالبحث والتطوير، نجد أن هناك عوائد إيجابية وذات أهمية كبيرة، وفيما يتعلق بالاستنتاج الثالث والخاص بأهمية الآثار غير المباشرة المرتبطة بحصة الشركات الأجنبية في القطاع وفي المنطقة فإن هناك دليل جازم على ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي، كما تشير نتائج التقدير لتركيا أيضاً إلى أن التدفقات الناتجة من الشركات الأجنبية أقوى من تلك الموجودة في الشركات المحلية، إلى جانب ذلك يبدو أنه لا توجد آثار جانبية خاصة بالشركات الكبرى ولكن هناك آثار غير مباشرة خاصة بالشركات الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية.
- **إيطاليا:** نجد أن هناك دليلاً مؤيداً لعمليات التكتل و الابتكار والتجميع على المستوى المحلي على الإنتاجية (ام إنتاجية الشركات) ومع ذلك فإن الآثار الجانبية الأفقية الناتجة عن التكتل على المستوى المحلي تنتج بشكل رئيسي من الشركات غير المتعددة الجنسيات وليس من توطين الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، كما تستفيد الشركات من ابتكار الشركات المحلية والأجنبية العاملة في نفس القطاع والمقاطعة، ولذلك انتشرت الآثار غير المباشرة على المستوى الجغرافي والقطاعي، إلى جانب ذلك فإن الحالة الإيطالية تختلف تماماً عن الحالة التركية، حيث أن اقتصادات التكتل وتأثير الابتكار أكثر فائدة للشركات الصغيرة منها للشركات الكبيرة، ومن ثم فإن التجميع هو طريقة تمكن الشركات الصغيرة من التغلب على المشاكل الناجمة عن حجمها، وأخيراً فإن هناك تداعيات ابتكارية من الشركات المحلية خاصة بالشركات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية مما يؤدي إلى أن الشركات الأكثر ابتكاراً تتمتع بقدرة استيعابية أعلى.

موجز السياسات

- **تونس:** تعتبر نتائج تونس متشابهة إلى حد ما مع من سبقها، حيث أن هناك أدلة تؤيد التأثير الإيجابي لاقتصاديات التخصص على النحو الذي اقترحه الأثر الإيجابي لتركيز الشركات المحلية وأداء البحث والتطوير المحليين، وكذلك الأثر الإيجابي لحصص أعلى لقطاع معين من القطاعات في منطقة ما، حيث يبدو أن التخصص عامل دفع قوي للإنتاج على المستوى الإقليمي، وكما هو الحال في الحالة الإيطالية لا يتم التحقق من آثار الابتكار الناتجة عن توطين الشركات الأجنبية في المنطقة. ونستخلص من هذا التحليل أنه يتم تحقيق ناتج أعلى عندما يكون هناك تجميع إقليمي للنشاط، وأن هناك أدلة إيجابية على تداعيات إقليمية من التكتل ومن الابتكار، رغم أنه لا يوجد سوى دليل ضعيف على التأثير الإيجابي للشركات الأجنبية.

4. الخلاصة:

تؤكد دراستنا أن نموذج التطوير القائم على الاستقطاب في معظم الحالات يعزز النمو والأداء الراسخ، وعلى الرغم من تحديات العولمة لا يزال التوطين يحدث الفارق، وهذا الاستنتاج يظهر جليا في جميع حالات الدول الثلاث محل الدراسة، كما تؤكد نتائج دراستنا أيضاً أن الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة تستفيد أكثر من بعضها البعض لأنها أكثر تشابهاً من الناحية التكنولوجية من الشركات التي تنتمي إلى صناعات مختلفة، وذلك لأن التشابه يسهل من تدفق وامتلاك المعرفة بين الشركات، ويلعب المستوى التكنولوجي المتقدم للشركات دوراً حاسماً في تعظيم الاستفادة من ذلك، وأخيراً نلاحظ أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون محدوداً، ويبدو أن إعادة التوزيع الإقليمي والاجتماعي تعتمد على نظام الإنتاج المحلي وعلى التوزيع حسب القطاعات.

5. الآثار المتوقعة والتوصيات:

توفر الخبرة المستفادة من هذا التحليل الدعم لتحديد العوامل الرئيسية المحركة، وأنماط الإنتاج المحلي، مع توفير معيار تحليل كفاءة مجموعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب البحر المتوسط، وعلى وجه الخصوص فإن النتائج مفيدة لدعم مشاريع مجموعات التعاون الأورو-متوسطة في الصناعة والابتكار ومجموعات الابتكار الناشئة في تونس والمغرب ولبنان. وعلى الجانب الآخر يتمثل الجانب السلبي الذي ينبغي تجنبه هو تزايد النمو غير المتوازن للنمو الإقليمي في معظم دول البحر المتوسط والذي يمكن أن يؤدي إلى وجود فجوات كبيرة في الدخل وفرص العمل عبر الأقاليم، وبالتالي الهجرة الهائلة وتركز السكان في المدن الكبرى وعلى طول الساحل، وتدهور الأراضي والذي ينتج عنه عزل المناطق الداخلية، والتخلي عن البيئة من جهة والإفقار من جهة أخرى، وهذا ما شهدته العقود الأخيرة.

موجز السياسات

إن إعادة تخصيص الموارد للمناطق الأقل نمواً قد يكون مكلفاً، وذلك نظراً لأن الحوافز الضريبية للمناطق الإقليمية الفقيرة قد توجه الوظائف بعيداً عن الأراضي التي لا تتلقى الدعم، بدلاً من إنشاء مناطق جديدة، ولذلك ينبغي أن يكون هدف السياسة للحكومة هو الاستثمار في البنية التحتية للنقل لتيسير الوصول إلى المساكن وتطوير التكامل الإقليمي، ومن شأن هذه السياسات أن تفتح مزيد من فرص العمل للناس خارج مناطقهم الأساسية، والتي تتركز بشكل رئيسي على طول السواحل وتؤدي على المدى الطويل إلى تقارب في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق، مما يقلل من الاستغلال والضغط على الموارد الطبيعية بطول الساحل.

وتمثل هذه النتائج الدعامة الاقتصادية الأساسية لتحليل السياسات بهدف تعزيز الابتكار على المستوى الإقليمي، كما ينبغي أن تدعم هذه السياسات الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) وتأهيل رأس المال البشري لتعزيز قدرة الشركات الأقل تطوراً من الناحية التكنولوجية من أجل التنافس والاستفادة من النتائج والآثار المحيطة.

ملاحظات:

1. تم تنفيذه في إطار مشروع أبحاث FEMISE الممول من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي في إطار المسابقة الداخلية لعام 2015 لمشروع FEMISE حول "دعم البحوث الاقتصادية والدراسات والحوار للشراكة الأورو-متوسطة" وفقاً للعقد الموقع بين اللجنة و FEMISE. ENPI / 2014 / 354-494 ("عقد المفوضية - فيميس"). الغرض من هذه الاتفاقية هو تقديم عمل بحثي أصلي في مجالات التحليل الاجتماعي والاقتصادي من قبل رئيسة الفريق آنا م. فيرغينا. أعضاء الفريق: إيرول تايماز، شون تورنغر، سفيان غالي، حبيب زيتونة، جوليا نونزيانت، فرناندا مازوتا، أنا فيرابنا.
2. في حالة تونس بسبب عدم وجود بيانات عن المدخلات، نقدم أرقاماً عن حصة الإنتاج بدلاً من تدابير TFP.

قائمة المراجع

1. Achy L. (2015). Tunisia's economic challenges Addressing Regional Disparities. Carnegie Middle East Centre.
2. Aitken, B.J., Harrison, A.E. (1999). Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela. *American Economic Review*, 89 (3), 605-618.
3. Ayadi M., Mattoussi, W. (2014). Disentangling the pattern of geographic concentration in Tunisian manufacturing sector, *Learning to compete, Wider UNU, Working Paper*, n. 15.
4. Bloom N., Van Reenen, J. (2010). «Why Do Management Practices Differ across Firms and Countries?», *Journal of Economic Perspectives*, 24(1), p. 203-224.
5. Çetin D., Kalaycı E. (2016), *Spatial Econometric Analysis of R&D Spillovers in Turkey*, *Journal of Applied Economics and Business Research*, 6 (1), 55-72 .
6. Cardamone, P. (2017). «A Spatial Analysis of the R&D-Productivity Nexus at Firm Level», *Growth and Change*, Wiley Blackwell, 48 (3), 313-335.
7. Ferragina, A.M., Mazzotta, F. (2015). Agglomeration economies in Italy: impact on heterogeneous firms' exit in a multilevel framework. *Journal of Industrial and Business Economics*, 42 (4), 395-440.
8. Gorg, H., Greenaway, D. (2004). Much Ado about Nothing? Do Domestic Firms Really Benefit from Foreign Direct Investment? *World Bank Research Observer*, 19 (2), 171-97.
9. Javorcik, B.S. (2004). Does foreign direct investment increase the productivity of domestic firms? In search of spillovers through backward linkages. *American Economic Review*, 94(3), 605-627.
10. Lamieri, M., Sangalli, I. (2013). Produttività e innovazione: un approccio spaziale. *Economia e Politica industriale*, 40 (2), 67-89.
11. Glaeser, E., Kallal, H., Scheinkman, J., Shleifer, A. (1992). Growth of cities. *Journal of Political Economy* 100, 1126-1152.
12. Porter, M.E. (1998), *Location, clusters and the 'new' microeconomics of competition*, *Business Economics*, Vol. 33-1: 7-17.
13. Audretsch D.B., Feldman M. (1996). Knowledge spillovers and the geography of innovation and production. *American Economic Review*, 86 (3), 630-640.

All FEMISE Policy Briefs are available at our website:
www.femise.org



FEMISE is a Euromed network established in June 2005 as a non-profit, non-governmental organisation (NGO) following 8 years of operation.

FEMISE is coordinated by the Economic Research Forum (Cairo, Egypt) and the Institut de la Méditerranée (Marseille, France) and gathers more than 95 members of economic research institutes, representing the 37 partners of the Barcelona Process.

Its main objectives are:

- *to contribute to the reinforcement of dialogue on economic and financial issues in the Euro- Mediterranean partnership, within the framework of the European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean,*
- *to improve the understanding of priority stakes in the economic and social spheres, and their repercussions on Mediterranean partners in the framework of implementation of EU Association Agreements and Action Plans,*
- *to consolidate the partners of the network of research institutes capable of North-South and South-South interactions, while it sets into motion a transfer of know-how and knowledge between members.*



The policy brief has been produced with the financial assistance of the European Union within the context of the FEMISE program. The contents of this document are the sole responsibility of the authors and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.